



الحاكمة كاثي هوشول

للتنشر فوراً: 2021/17/9

الحاكمة هوشول تعلن عن إجراءات رئيسية لتحسين العدالة والسلامة في سجون المدينة

توقيع على قانون الأقل هو الأكثر لإصلاح وإلغاء الإشراف المجتمعي (S.1144A/A.5576A); سيتم فوراً إطلاق سراح 191 فرداً أمضوا مدد محكوميتكم وفق معايير قانون الأقل هو الأكثر

تعلن عن اتفاق مع إدارة السجون والمدينة للسماح بنقل الأفراد المحتجزين من جزيرة رايبكز إلى وصاية الولاية هنا؛ سيتم نقل 40 فرداً في اليوم للمحكومين 5 أيام على الأقل إلى 90 يوماً على الأقل

أعلنت الحاكمة كاثي هوشول اليوم عن إجراءات لتحسين العدالة والسلامة في سجون المدينة. وقعت الحاكمة على قانون الأقل هو الأكثر (S.1144A/A.5576A) الذي يعدل معيار الإثبات وبعض الإجراءات الأخرى عند تحديد ما إذا كان سيتم إلغاء الإشراف المجتمعي عن شخص تحت الإفراج المشروط. أعلنت الحاكمة هوشول أيضاً عن اتفاق مع إدارة السجون والمدينة يتم بموجبه السماح بنقل الأفراد المحتجزين الذين حُكم عليهم بالسجن لمدة تسعين يوماً على الأقل من جزيرة رايبكز إلى مرافق ولاية نيويورك.

"يستحق زملاؤنا من سكان نيويورك المشمولين بالإفراج المشروط إعادة الدخول إلى المجتمع بدعمنا واحترامنا - إن إعادة احتجاز السجناء المشمولين بالإفراج المشروط بسبب مخالفات فنية يشلُّ حركتهم ولا يساعد مجتمعاتنا،" قالت الحاكمة هوشول. "يستحق سكان نيويورك الذين يقضون حالياً محكوميتهم في السجون دعمنا أيضاً - لا توجد عدالة في إساءة معاملة المسجونين من نيويورك. في حين أن هذه مجرد خطوة واحدة وهناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به بشكل تعاوني مع جميع مستويات الحكومة، أنا فخورة باتخاذ هذه الخطوات لزيادة السلامة في سجون المدينة، ليس فقط لأولئك المسجونين، ولكن للموظفين الذين يعملون بلا كلل للحفاظ على تشغيل العمليات."

توقيع على قانون الأقل هو الأكثر وتضعه موضع التنفيذ

يهدف قانون الأقل هو الأكثر إلى ضمان أن تركز إدارة السجون والإشراف المجتمعي مواردها على مساعدة الأشخاص في إنجاز الإشراف المجتمعي بنجاح وتجنب العودة في المستقبل إلى وصاية أو إشراف إدارة السجون والإشراف المجتمعي (DOCCS).

يسمح الحد من عمليات إعادة الاحتجاز في السجون هذه لولاية نيويورك بتركيز مواردها المحدودة على المخالفات الجهرية للإفراج المشروط. وهذا يعزز قدر أكبر من سلامة المجتمع والعدالة للعائلات.

بالإضافة إلى ذلك، مع توقيع الحاكمة على مشروع قانون "الأقل هو الأكثر"، وفقاً لروح هذا التشريع الجديد، تقوم إدارة السجون والإشراف المجتمعي حالياً بمراجعة مخالفات الإفراج المشروط الحالي وستعمل مع مسؤولي المدينة للإفراج الفوري عن ما يصل إلى 191 فرداً من الذين لم تعد تنطبق عليهم شروط الاحتجاز.

الاتفاق مع مدينة نيويورك

تعمل إدارة السجون والإشراف المجتمعي مع مدينة نيويورك من أجل الاستفادة من التشريع الحالي الذي سيسمح بنقل مئات الأفراد من نوي الأحكام النهائية، وهم الذين حُكم عليهم بالحبس ليوم واحد على الأقل ولكن أقل من عام واحد، من جزيرة رايكز إلى وصاية الولاية، حيث سيقضون محكوميتهم في المرافق التابعة لإدارة السجون والإشراف المجتمعي.

وجهت الحاكمة هوشول أيضًا بإرسال أربعين فردًا من المحكوم عليهم بالسجن لمدة تسعين يومًا على الأقل من جزيرة رايكز كل يوم إلى مرافق ولاية نيويورك للأيام الخمسة القادمة. سيستمر هذا على أساس متجدد لمن تنطبق عليهم الشروط.

قالت السناتور جوليا سالازار "تحتجز نيويورك عددًا أكبر من الأشخاص على خلفية مخالفات "فنية" غير جنائية للإفراج المشروط أكثر من أي ولاية في البلاد. إن توقيع الحاكمة هوشول على قانون الأقل هو الأكثر اليوم يعني أن الآلاف من سكان نيويورك سيكون بمقدورهم أن يعيشوا حياتهم دون الوقوع باستمرار في دائرة الظلم المتمثلة في نظام الإفراج المشروط لدينا. إن الحبس الجماعي لا يضر بالأفراد وعائلاتهم فحسب، بل يترك أثرًا سلبيًا طويل الأمد على المجتمعات بأكملها. إن إقرار قانون الأقل هو الأكثر خطوة إيجابية للغاية لنشيد بها. بالنظر إلى أزمة حقوق الإنسان غير المسبوقة في السجون في جزيرة رايكز وفي المرافق الإصلاحية في نيويورك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين علينا عمله. يجب علينا أيضًا اتخاذ إجراءات تشريعية لتغيير نظام الإفراج المشروط وقلب حصيلة الحبس الجماعي المدمرة للمجتمعات في جميع أنحاء ولايتنا."

قال عضو الجمعية ديفيد ويبرين "لقد عاش الأشخاص المفرج عنهم بشروط لمدة طويلة في خوف من احتمال إعادتهم إلى السجن على خلفية مخالفة فنية، مثل انتهاك حظر التجول. كلنا يعرف أن الحياة مليئة بالأقدار. يدرك أي شخص يعيش في نيويورك أن قطارات الأنفاق والحافلات يمكن أن تتأخر وتتسبب في ضياع موعد نهائي. لا ينبغي أن يكون الإفراج المشروط بسبب مخالفة فنية غير جنائية سببًا لفصل العائلات عن أحبائهم. سيساعد قانون الأقل هو الأكثر في إنهاء الممارسات العقابية المتمثلة في إعادة حبس الأفراد وإتاحة الفرصة لهم لإعادة الاندماج في مجتمعاتهم. بصفتي رئيس اللجنة المعنية بالتصحيح، فقد عملت على مشروع القانون هذا لسنوات عديدة. أنا فخور بأن أشهد على هذا التوقيع الذي تشتد الحاجة إليه اليوم. أشكر القائمين على مشروع القانون والقيادة التشريعية والحاكمة والمحامين على كل ما قاموا به من عمل دؤوب من أجل هذا القانون."

قالت دونا ليرمان، المديرية التنفيذية لاتحاد الحريات المدنية في نيويورك "لقد حان الوقت لأن يحصل نظام الإفراج المشروط الرجعي في نيويورك على الإصلاح الذي كان في أمس الحاجة إليه لإنهاء الممارسات الانتقامية والتمييزية وغير الإنسانية المتمثلة في حبس أشخاص تم إطلاق سراحهم على مخالفات فنية غير جنائية. من الواجب على نيويورك التوقف عن حبس الأشخاص على خلفية معظم المخالفات الفنية، والحد من العقوبات على الآخرين، ووضع حد لممارسات الحبس التلقائي قبل جلسات الاستماع المتعلقة بمخالفات الإفراج المشروط، ومنح الأشخاص المتهمين بمخالفة الإفراج المشروط الحق في جلسة استماع عاجلة أمام قاضي دون تأخير. يسعدنا أن نرى الحاكمة هوشول وهي تستمع إلى الأشخاص المفرج عنهم بشروط وعائلاتهم وأولئك الذين يعانون من أزمة إنسانية في رايكز في هذه الأوقات بالذات، ونأمل أن تتخذ مدينة نيويورك وولايتها الآن إجراءات فورية للحد من عدم المساواة داخل نظامنا القانوني الجنائي المتصدع."

قالت تينا لونغو، المحامية المكلفة بممارسة الدفاع الجنائي في جمعية المساعدة القانونية "بضربة قلم، تطوي نيويورك الآن وأخيرًا صفحة نظام إلغاء الإفراج المشروط الجائر الذي ساعد في إدامة الحبس الجماعي لعقود. سيوفر التشريع - إذا تم تنفيذه من قبل إدارة السجون والإشراف المجتمعي بولاية نيويورك على الفور - الإغاثة الأساسية للأزمة الإنسانية المستمرة في جزيرة رايكز من خلال تأمين إطلاق سراح أكثر من مائتي شخص محتجزين حاليًا على خلفية مخالفات غير جنائية وفنية للإفراج المشروط. تشيد جمعية المساعدة القانونية بالحاكمة كاثي هوشول والسلطة التشريعية لإقرار هذا القانون الهام ليصبح قانونًا من شأنه حقًا أن ينقذ الأرواح."

قالت شارون وايت هاريجان، المديرية التنفيذية لجمعية العدالة المجتمعية النسائية "هذه مناسبة بالغة الأهمية لتوقيع مشروع قانون الأقل هو الأكثر. نشكر الحاكمة الجديدة كاثي هوشول على إدراكها لأهمية هذا القانون وعدد الأرواح التي ستأثر به وتحسن داخل وخارج هذا النظام المجرد من الإنسانية. هذه بداية تغيير المشهد ومسار حياة الناس. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكننا نبدأ بالاعتراف بأن الأقل هو الأكثر!!!!!!!"

قال لي وينكلمان، منظم الفريق الميداني، مركز العمل الديني للإصلاحية بنيويورك "يشيد مركز العمل الديني لليهودية الإصلاحية بنيويورك (RAC-NY) بالحاكمة هوشول لتوقيعها على قانون الأقل هو الأكثر، وهو قانون جديد غير نظام الإفراج المشروط في نيويورك الذي كان الأسوأ في البلاد. عمل يهود الإصلاح في جميع أنحاء الولاية بجد لكسب دعم قانون الأقل هو الأكثر لأنه يجسد مبدأ تيشوفا (التوبة) عند اليهود، وهو أن كل شخص يمكنه تغيير حياته. سيعمل قانون الأقل هو الأكثر على زيادة العدالة العرقية في نظام العدالة الجنائية في نيويورك، وتعزيز السلامة العامة، وتوفير أموال الولاية."

قال القس بيتر كوك، المدير التنفيذي لمجلس كنائس ولاية نيويورك "يشكر مجلس كنائس ولاية نيويورك الحاكمة كاتي هوشول على توقيعها على مشروع قرار الأقل هو الأكثر ليصبح قانونًا. لفترة طويلة جدًا، تعرض الكثير من سكان نيويورك المسجونين سابقًا للتهديد بالعودة إلى السجن دون داع إذا خالفوا حظر تجول أو موعدًا أثناء الإفراج المشروط. الإفراج المشروط ليس لعبة "أمسكت بك" البيروقراطية لنجعل من الصعب على الناس التجديد. يهدف الإفراج المشروط إلى مساعدة الناس على تحسين حياتهم من خلال منحهم طريقًا لهم شمل عائلاتهم، والحصول على وظيفة، وإسكان آمن، ورد الجميل لمجتمعهم. سيضمن قانون الأقل هو الأكثر أن الإفراج المشروط سوف يستند إلى مبدأ الإصلاح بدلاً من مبدأ الانتقام. نحن ممتنون جدًا لقيادة عضو مجلس الشيوخ السابق للولاية، نائب الحاكمة حاليًا بريان بنيامين، وعضوة الجمعية فارا سوفرانت فورست والعديد من المشرعين الآخرين لتأمين إقرار مشروع الأقل هو الأكثر في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وللحاكمة هوشول لشجاعتها وشغفها في التوقيع عليه."

قالت جوانا بيج، الرئيس والمديرة التنفيذية لمنظمة Fortune Society "نحن ممتنون للغاية لتوقيع الحاكمة هوشول على مشروع قانون الأقل هو الأكثر ليصبح قانونًا. لقد شاهدنا في Fortune Society أن الظروف في جزيرة رايكرز تزداد خطورة يوميًا بعد يوم. يعاني الأشخاص المحتجزون هناك بشدة لدرجة أن البعض قد وضعوا حدًا لحياتهم. يجب تحسين الظروف في جزيرة رايكرز بشكل كبير حتى يتم إغلاق رايكرز. قانون الأقل هو الأكثر، بمجرد دخوله حيز التنفيذ، سيمنع حبس الأشخاص المتهمين بانتهاك القواعد الفنية للإفراج المشروط في ظروف قاسية وخطيرة وغير مبررة على الإطلاق بالتهم الموجهة إليهم. نشيد بالحاكمة هوشول لتوقيعها على هذا القرار ليصبح قانونًا. إنه حقًا سيفيد أرواحًا."

قال ديريك سينجليتاري، الشريك المؤسس والمدير التنفيذي للمشارك لشركة Unchained: "إنه يوم جديد في نيويورك! الأقل هو الأكثر: قانون إصلاح إلغاء الإشراف المجتمعي هو أكثر تشريعات إصلاح الإفراج المشروط تحولاً على الإطلاق في الولاية. لم تعد نيويورك تحظى بامتياز حبس المزيد من الأشخاص بسبب مخالقات فنية غير جنائية أكثر من أي ولاية أخرى. وبدلاً من ذلك، سوف يكافئ نظام الإفراج المشروط الخاص بنا النجاحات بدلاً من معاقبة النضالات. هذا انتصار للعدالة العرقية وانتصار للعدالة الاقتصادية. أرسلت أكثر من 300 مجموعة عبر الولاية وعشرات المسؤولين الحكوميين عبر الطيف السياسي رسالة مدوية مفادها أنه عندما يتعلق الأمر بالإفراج المشروط، فإن الأقل يعني الأكثر. نحن ممتنون للحاكمة هوشول لتوقيعها على التشريع ونائب الحاكمة بنجامين لعرضه مشروع القانون في مجلس الشيوخ قبل قبوله في منصبه الجديد، وكذلك لعضوة الجمعية سوفرانت فورست. تأمل شركة Unchained أن يتم تنفيذه على وجه السرعة."

قالت كينياتا موزاني، مديرة التنظيم في مركز كاتال للإنصاف والصحة والعدالة: "يعد توقيع مشروع قرار LessIsMoreNY# ليصبح قانونًا خطوة كبيرة إلى الأمام، ليس فقط لنيويورك، ولكن للولاية بأكملها، لأن هذا القانون هو نموذج للإصلاح الإفراج المشروط الذكي. سيتم منح عشرات الآلاف من سكان نيويورك وعائلاتهم ممن تعرضوا للأذى بسبب الممارسات الفاسدة للإفراج المشروط الفرص والدعم الذي يحتاجونه للنجاح. وبمجرد تنفيذ هذا القانون، سيقربنا خطوة واحدة من إغلاق جزيرة رايكرز للأبد. لقد قاد هذه المعركة أناس على الأرض متأثرين بالعنصرية الممنهجة والإفراج المشروط والسجن الجماعي، ولم يكن من الممكن كسبها بدونهم. نشكر الحاكمة هوكول على قيادتها في التوقيع على مشروع هذا القرار ليصبح قانونًا. ونشكر القائمين على مشروع القانون الأساسي، عضو مجلس الشيوخ السابق ونائب الحاكمة بريان بنجامين، وعضوة الجمعية فارا سوفرانت فورست على قيادتهم للوصول بنا إلى هنا اليوم. بالتوقيع على الأقل هو الأكثر، نحن مستعدون للعمل مع الحاكمة هوشول وفريقها لتنفيذه السريع والفعال."

قالت دونا هيلتون، مؤسسة A Little Piece of Light: "أشيد بقيادة الحاكمة هوشول في إصلاح العدالة الجنائية، وعملها السريع الذي يقر بالحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية للناس. أنا سعيد بالوصول إلى هذا اليوم وأنا متأكد أن هذا هو

حال الآلاف من سكان نيويورك الذين سيعودون إلى المجتمع لأن LessIsMoreNY أصبح قانونًا الآن. إنه انتصار للنساء اللواتي عانين وراء القضبان من زلات الإفراج المشروط الصغيرة، وخاصة النساء ذوات البشرة الملونة اللواتي تأثرن بشكل غير متناسب. إنه انتصار لعائلاتهم ومجتمعاتهم ومجتمعهم. وانتصار لي شخصيًا. بصفتي امرأة سُجنت لمدة 27 عامًا في بيدفورد هيلز، وأمضت وقتًا في جزيرة رايكرز، فأني أعرف كم هو مكان مقلق. مع وفاة عشرة أشخاص في الأشهر التسعة الماضية، هناك أزمة للسلامة والصحة العامة. نقر اليوم أن أولئك الذين ماتوا، على الرغم من الوضع المأساوي، لم يموتوا عبثًا. قانون LessIsMoreNY يشكل سابقة. لكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به. يجب علينا الآن مساعدة هؤلاء النساء في العثور على سكن، وإعادة الانضمام إلى القوى العاملة، وإعادة الاندماج مع أسرهن ومجتمعاتهن، والأهم من ذلك كله، التعرف على إمكاناتهن الكاملة."

كندرا براندنر، مديرة مشاريع المراقبة والإفراج المشروط في مختبر كولومبيا للعدالة: "تشيد بالحاكمة هوشول لتوقيعها على هذا القانون، ونشكر القائمين على مشروع القانون، نائب الحاكمة بريان بنجامين وعضوة الجمعية فارا سوفرانت فورست، على تقديم القانون وعرضه. نحن فخورون بوقوفنا جنبًا إلى جنب مع القادة والمدافعين المتأثرين بشكل مباشر لمدة تزيد عن عامين حتى تأمين هذا الفوز. يمكن القول إن قانون الأقل هو الأكثر هو من أبرز وأشمل جهود إصلاح الإشراف في الولاية. يمكن أن يساعد هذا في خلق طريق لتحقيق العدالة الحقيقية لآلاف الأشخاص والأسر والمجتمعات في جميع أنحاء الولاية. من خلال جعل الإشراف المشروط أكثر عدلاً، وأقل ضرراً، ومرتكزاً على الإجراءات القانونية الواجبة، سيساعد قانون الأقل هو الأكثر في إنهاء أزمات الإشراف الجماعي والسجن الجماعي بولاية نيويورك ويدفعنا خطوة أخرى نحو العدالة العرقية والإنصاف في النظام القانوني الجنائي."

قال رئيس محكمة نيويورك السابق جوناثان ليبمان "تخطو الحاكمة هوشول خطوة أولى حاسمة نحو الإلغاء الآمن والهادف للحبس من خلال التوقيع على قانون الأقل هو الأكثر. مشروع القانون لديه القدرة على تقليل عدد سكان رايكرز بشكل كبير. نأمل أن نشهد تنفيذه الفوري للمساعدة في معالجة الوضع الفظيع في رايكرز. يجب علينا أيضًا مواصلة العمل بسرعة وأمان لإغلاق رايكرز الذي لا يزال وصمة عار على مدينتنا."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)